Document: EB 2017/122/R.31/Add.2
Agenda: 10(b)
Date: 31 October 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

موجز التعديلات على بيان سياسة الاستثمار في الصندوق لعام 2018 وإطار الرقابة الداخلية على استثمارات الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Mikio Kashiwagi
نائب الرئيس المساعد المؤقت
كبير الموظفين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.kashiwagi@ifad.org

Domenico Nardelli
أمين الخزانة ومدير
شعبة خدمات الخزانة
رقم الهاتف: 2251 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.nardelli@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والعشرون بعد المائة
روما، 11–12 ديسمبر/كانون الأول 2017

للعلم

موجز التعديلات على بيان سياسة الاستثمار في الصندوق لعام 2018 وإطار الرقابة الداخلية على استثمارات الصندوق

1- تستعرض إدارة الصندوق سنوياً بيان سياسة الاستثمار في الصندوق وإطار الرقابة الداخلية على استثمارات الصندوق، وتُعرض النتائج على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول.

2- وتيسيراً للاستعراض الذي تجريه الهيئات الرئاسية وبناء على اقتراحها، أعدت هذه الضميمة لإيجاز التعديلات المقترحة للموافقة عليها والتحديثات المقدمة للعلم في بيان سياسة الاستثمار وإطار الرقابة الداخلية.

أولاً – استعراض بيان سياسة الاستثمار

إدراج السندات القابلة للاسترداد كأداة مؤهلة للاستثمار

3- من أجل تنويع التعرض لمخاطر الحافظة بما فيه الكفاية وزيادة العائد، يُستثمر ما يقرب من 184.1 مليون دولار أمريكي من حافظة استثمارات الصندوق في سندات الشركات التي تصدرها البنوك.

4- ويشير تغيير مؤخر في المتطلبات التنظيمية إلى أن هذه الاستثمارات تقع خارج نطاق المبادئ التوجيهية لبيان سياسة الاستثمار. ولضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية المحددة لإجمالي القدرة على استيعاب الخسائر، يتعين على البنوك أن تصدر جزءاً من سنداتها في شكل قابل للاسترداد.

5- ولا يعتبر خيار الاسترداد إضافة محفوفة بالمخاطر لاتفاقيات السندات. وهو يعني ضمناً أنه يمكن استرداد السندات في وقت أقرب مما هو متوقع ولا يزيد احتمالات الخسارة المحققة. ولذلك، لكي يظل مجتمع الاستثمار المتاح للصندوق واسعاً بما فيه الكفاية وتمشياً مع السوق المتطورة، أدرجت السندات القابلة للاسترداد كأداة مؤهلة للاستثمار.

تخفيض الحد الأدنى لتصنيف ائتمان أدوات سوق المال إلى المرتبة الاستثمارية

6- تمت المواءمة بين الحد الأدنى لتصنيف ائتمان استثمارات سوق المال واستثمارات الدخل الثابت وبين المرتبة الاستثمارية. وفي بيان سياسة الاستثمار لعام 2017، كان تصنيف أدوات سوق المال أكثر صرامة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت. وعن طريق مواءمة هذه التصنيفات، أصبح هناك المزيد من الفرص لجزء حافظة الاستثمارات المقوم باليورو لاستثماره في أدوات تحقق عائدات موجبة دون التعرض بشكل كبير لمخاطر أسعار الفائدة.

تنقيح معلمات التخصيص الاستراتيجي للأصول

7- تمت الاستعاضة عن النطاقات المستهدفة لكل فئة من فئات الأصول بحد أقصى للتخصيصات. وقد كانت هذه النطاقات تعني ضمناً أن بعض فئات الأصول التي تنطوي على مخاطرة أكبر، مثل ديون الأسواق الناشئة، لها حد أدنى إلزامي للتخصيصات على النحو المحدد بالقيمة الدنيا للنطاق. وقد لا يعتبر هذا

التخصيص حذراً في الأوقات التي تتعرض فيها السوق لضغوط. ولذلك، تمت إزالة الحد الأدنى للتخصيصات.

8- وبالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن السندات الحكومية العالمية تعتبر الأكثر أماناً من بين فئات الأصول المتاحة، لا يوجد حد أقصى على التخصيصات لهذه الفئة من الأصول. وعلى غرار الدافع وراء إزالة الحد الأدنى للتخصيصات بالنسبة لفئات الأصول التي تنطوي على مخاطرة أكبر، يمكن إدارة المخاطر بحذر أكبر في الأوقات التي تتعرض فيها السوق لضغوط عن طريق إزالة الحد الأقصى للتخصيصات بالنسبة الأصول الأكثر أماناً.

ثانياً – استعراض إطار الرقابة الداخلية

9- بالإضافة إلى الاستعراض/التحديث السنوي الشامل للوثيقة، يتضمن إطار الرقابة الداخلية المقترح عدة تغييرات جديرة بالملاحظة:

(أ) وفقاً للتغيير في اختصاصاته، سيقوم فريق الإدارة التابع لدائرة العمليات المالية بمساعدة نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية وتقديم المشورة له في صنع القرارات المتعلقة بمسائل إدارة الشؤون المالية أو الاستثمار التي تندرج ضمن سلطته أو بموجب تفويض محدد للسلطة من رئيس الصندوق، وسيقدم الفريق توصيات للجنة الاستشارية للاستثمار والمالية ليتخذ رئيس الصندوق القرار النهائي، حسب الاقتضاء.

(ب) يجري حالياً تحديث خطة استمرارية العمل الخاصة بدائرة العمليات المالية بالتزامن مع خطة استمرارية العمل الخاصة بالمؤسسة ككل.